في الجزائر، للبحث في الخلاف القائم، والسعي [الى] معالجته حسب الاصول التنظيمية المرعية الاجراء». لقد عقد اجتماع اللجنة المركزية... بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٩٠، واستمر حتى الرابع من آذار (مارس) ١٩٩٠. وما حدث في هذا الاجتماع لم يؤد الى حل الخلافات، بل ادّى الى تصعيدها، سياسياً وتنظيمياً؛ ولكنه نجح في ان يبلور موضوعات الخلاف، وان يقرّر مواصلة العمل من اجل التصدي لها» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، ١٩/٣/١٩٩٠).

ولعل من اكثر الامور اللافتة للنظر في اجتماعات اللجنة المركزية، هو ان تلك الاجتماعات عقدت، وللمرة الاولى منذ عشر سنوات، خارج دمشق؛ وكذلك، فانه، ولأول مرة، تعرض في الاجتماع، وخلافاً لتقاليد الجبهة، وثيقتان للحوار، بدلاً من وثيقة واحدة. الأولى قدّمها نايف حواتمة؛ والثانية قدّمها ياسر عبدربه. ووفقاً لمصادر مختلفة، تمحور موضوع الخلافات السياسية في النقاط الاربع التالية: الانتفاضة؛ والنشاط السياسي الفلسطيني؛ والتحالفات الوطنية؛ والوضعان، العربي والدولي. وقالت مصادر ان «هناك خلافاً رئيساً في شأن دور تنظيم الارض المحتلة، على الرغم من اتفاق الطرفين على ان مركز الثقل في القرار، بعد [انطلاقة] الانتفاضة انتقل الى الداخل. لكن بينما يصرّ تيار على ان التيار الآخر ابتعد من المزاج الجماهيري، يصرّ الآخر على ان الجناح ' المحافظ' الذي يتزعّمه نايف حواتمة، يرفض، عملياً، العمل على أساس توجيه كل الجهود التنظيمية في كل مكان من اجل دعم الانتفاضة» (لميس اندوني، **الحياة**، ١٩/٣/١٩٩٠). ووفقاً لما أورده بعض الصحف، فقد قال مسؤول سياسي قيادي في الجبهة الديمقراطية، في تونس، ان «المجموعة القادمة من المناطق المحتلة وقفت، بكافة اعضائها، الى جانب الخط السياسي والتنظيمي الذي دعا اليه اتجاه التجديد؛ بل وشكّلت جزءاً رئيساً منه» (**اليوم السابع**، ١٩/٣/١٩٩٠).

ويبدو من الاتصالات مع بعض قيادي الجبهة، وكذلك مع قياديين فلسطينيين آخرين، ان الخلافات داخل الجبهة الديمقراطية، «وصلت الى حدّ ' كسر العظم' بين الطرفين». ففي حين يتهم جناح عبدربه الجناح الآخر بـ «القومية المحافظة» وميله الى توتير الخلافات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، ورفضه المتطلبات الجديدة للانتفاضة، فان جناح حواتمة يتهم جناح عبدربه بـ «الشوفينية الفلسطينية» وبـ «اتخاذ مواقف لا تتصف بالصلابة والحزم والثورية» (**الحياة**، ٨/٣/١٩٩٠).

الى ذلك، لقد نصّ بيان بممارسة النقد الذاتي، صادر عن اجتماعات اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، صراحة، على التالي: «لقد ادّى الخلاف الذي وقع في قيادة جبهتنا، بفعل تباين وجهات النظر بين اعضائها حيال طبيعة وعناصر المبادرة المطلوبة، الى وقوع حركتنا السياسية في ارتباك واضح في اطار الحوار الوطني الذي وقع عشية، و [في] اثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وظهرت جبهتنا، لأول مرة، بموقف غير موحّد». واضاف البيان: «الّا ان هذا لا ينفي اتسام سياسة الجبهة، وتحديداً في الفترة الواقعة بين عقد المجلس الوطني وحتى نيسان [ابريل] ١٩٨٩، بالمغالاة والتطرف اللذين عبرا عن نفسيهما باشكال من الانعزال عن الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية، واعاقا دور جبهتنا عن المشاركة النشطة والفعّالة فيها، بحيث طمسا، في العديد من الحالات، التمايز بيننا وبين الاتجاهات المترددة ازاء مبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني؛ ويتحمّل المكتب السياسي، كهيئة جماعية، مسؤولية هذه السياسة» (**الحرية**، ١٨/٣/١٩٩٠).

والسؤال الهامّ، بعد ذلك، هو هل ستصمد الجبهة الديمقراطية في وجه الخلافات؟ المصادر الفلسطينية المختلفة، وكذلك أوساط الديمقراطية، تؤكد ان الجبهة قادرة على حل أزمتها الداخلية بالاسلوب الديمقراطي، والحوار الداخلي، بسبب رغبة الجميع في الحفاظ على الوحدة الداخلية، ونبذ مظاهر الانشقاق ودوافعه، أيّاً كانت.

س. ش.